

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٥٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد محمد أوجار (المغرب)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-14755(A)



* 1 5 1 4 7 5 5 *

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٥٤ لمؤتمر نزع السلاح. زملائي الأعزاء، سيداتي وسادتي، اسمحوا لي أن أطلعكم على الخطوط العريضة لنتائج المشاورات التي أجريتها بشأن "مجموعة" القرارات.

وبدأى ذي بدء، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأمين الجديد لمؤتمر نزع السلاح، السيد ماركو كالبوش. سعادة الأمين، أعرب لكم، باسم أعضاء مؤتمر نزع السلاح، عن قلبي بمناسبة توليكم مهامكم الجديدة متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في مساركم المهني.

اليوم هو آخر يوم لي كرئيس لهذا المؤتمر الموقر. وخلال الفترة التي توليت فيها مهام الرئاسة، حرصت على التشاور مع أغلبية الوفود. وكنت أمل أن يتسنى لي التشاور مع جميع أعضاء المؤتمر، ولكن ذلك تعذر لأسباب تتعلق بالجدولة الزمنية. وكما تعلمون، عقدت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ اجتماعا غير رسمي بشأن مشاريع القرارات الثلاثة المتعلقة بالجدول الزمني للأنشطة، والفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، والفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب العمل. وفي أعقاب المناقشات المثمرة التي دارت بيننا، طلبت إلى الوفود موافاتي كتابة بتعليقاتها وملاحظاتها. واستنادا إلى ذلك، قمت بصوغ مشاريع القرارات الثلاثة المذكورة على أمل أن تحظى بأكبر قدر من التأييد. وينبع هذا النهج من رغبتنا المشتركة في العمل معا بروح بناءة وفي إطار الشفافية لجني ثمار جهودنا.

وفي اعتقادي أن هذه المشاريع ليست نتاج جهد من جانب الرئاسة وحدها، وإنما هي ثمرة جهد جميع الدول الأعضاء. ومن منطلق هذه النوايا الحسنة، وزعت في ٢٩ أيار/مايو على الدول الأعضاء، عن طريق الأمانة وبصورة غير رسمية، نسخة جديدة معدلة من المفترض أنها تستجيب للشواغل التي أعربت عنها مختلف الوفود. ومع ذلك، وعلى الرغم مما بُذل من جهد وطاقته من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه "المجموعة" من القرارات، وعلى الرغم من المشاورات المكثفة التي أجريت حتى آخر لحظة من أجل التوصل إلى حل وسط، تبين لي أن مشروع القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب العمل مشروع لم ينضج بعد بالقدر المطلوب ويتطلب إجراء مزيد من المشاورات.

وفي ضوء ما تقدم، أصبح أمامي خياران: إما الإحجام عن عرض أي شيء، وفي هذه الحالة سيظل المؤتمر في حالة سبات حتى نهاية هذه الدورة، أو التخلي عن فكرة "المجموعة" وعرض مشاريع قرارات مستقلة لتمكين المؤتمر من مواصلة المناقشة المنتظمة غير الرسمية التي أجراها العام الماضي بشأن المواضيع الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح وكذلك برنامج العمل على أمر إحراز بعض التقدم.

وبعد طول تفكير، استقر رأيي على الخيار الثاني، آخذا في اعتباري أن المؤتمر مطالب ببحث كل السبل الممكنة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يمكنه من الاضطلاع بالولاية التي أنشئ من أجلها. وبناء على هذه القناعة، ارتأيت أنه من المناسب أن أعرض عليكم مشروع القرارين اللذين وُزعا عليكم أمس عن طريق الأمانة والمضمنين في الوثيقتين CD/WP.587 بشأن

الجدول الزمني للأنشطة وCD/WP.588. بشأن إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج العمل، وذلك بغرض اعتمادهما. وكما ترون، فإن هذين المشروعين مطابقين للمشروعين اللذين اعتمدهما هذا المؤتمر نفسه العام الماضي.

وقبل الانتقال إلى اعتماد هذين المشروعين، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر سفراء مصر وألمانيا والمملكة المتحدة وسري لانكا لموافقتهما على تنسيق المواضيع المقررة في إطار مشروع الجدول الزمني للأنشطة. كما أتوجه بالشكر إلى السيدة سفيرة فنلندا، التي وافقت مشكورة على المشاركة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني وتقديري للرؤساء الخمسة الآخرين لدورة عام ٢٠١٥ لما قدموه لي من مشورة ودعم قيمين طوال فترة رئاستي.

زملائي الأعزاء، قبل طرح مشروع القرار على الجلسة العامة لاعتماده، أود أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في أخذها.

لا أرى أي طلبات لأخذ الكلمة. وبالتالي، أعرض على مؤتمر نزع السلاح، بغرض الاعتماد، مشروع القرار المتعلق بالجدول الزمني للأنشطة، والوارد في الوثيقة ذات الرمز CD/WP.587. هل هناك أي اعتراض؟ أعطي الكلمة لإيران.

السيد ناظري أصل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ليس لدينا مبدئيا أي اعتراض محدد على مشروع القرار الذي تعرضونه علينا، ولكن لدينا سؤال نود طرحه عليكم. ويتعلق هذا السؤال بالقرار المتعلق بجدولنا الزمني للأنشطة، أي النقاط ١ و ٢ و ٣ و ٤ من جدول الأعمال. أتساءل عن السبب وراء الغموض فيما يتعلق بالنقطتين ٣ و ٤ بينما توخينا كل الدقة في النقطتين ١ و ٢: فهاتان النقطتان مذكورتان، في حين لا يشار إلى النقطتين ٣ و ٤. هل هناك سبب يمنعنا من ذكر هاتين النقطتين في ضوء الفقرة ٥ من مشروع القرار المضمن في الوثيقة CD/WP.587؟

الرئيس: أعطي الكلمة للأمانة.

السيد كلبوش (أمين مؤتمر نزع السلاح): شكرا سيدي الرئيس.

(تابع المتكلم بالإنكليزية).

وفقا لطريقة صياغة الفقرة، تتعلق النقطتان ١ و ٢ بمحورين محددين، وهي ميزة لا تتوافر في النقطتين ٣ و ٤. ولذلك فإن النص يخلو من إشارة واضحة إليهما.

الرئيس: هل هناك أي اعتراض على الجدول الزمني للأنشطة المضمن في الوثيقة ذات الرمز CD/WP.587؟ لا أرى أي اعتراض، وبذلك يكون القرار قد اعتمد.

زملائي الأعزاء، أشكركم على اعتماد هذا القرار، وعلى ما أبديتُمونه من رحابة صدر وتعاون. فهذا مؤشر واعد، خاصة وقد انضم إلينا أمين جديد.

زملائي الأعزاء، أعرض عليكم الآن مشروع قرار بشأن إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي تشارك به مهمة وضع برنامج عمل، وهو مشروع مضمن في الوثيقة ذات الرمز CD/WP.588. هل هناك أي اعتراض؟ لا أرى أي اعتراض، وبذلك يكون القرار قد اعتُمد.

زملائي الأعزاء، أشكركم على اعتماد هذا القرار، وعلى تعاونكم وما أبديتُمونه من رحابة صدر. هل من وفد يرغب في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لوفد المكسيك.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية، السيد الرئيس، أن أشيد بكم باسم وفد بلدي لما أنجزتموه من عمل مضني.

بعد تسعة عشر عاما من الجمود، لم نتمكن بعد من نسيان حقيقة أن مؤتمر نزع السلاح هو نتاج الحرب الباردة. وفي حين ساهمت هذه الهيئة إسهاما كبيرا في قضية نزع السلاح، إلا أن قدرتها على القيام كانت تتوقف على توصل القوتين العظميين إلى اتفاق في هذا الشأن. ولهذا السبب، لم تتجسد فعالية مؤتمر نزع السلاح إلا خلال الحرب الباردة وسنوات الوفاق القليلة التي أعقبت سقوط جدار برلين. وبالتالي، فإن الجمود الذي يكتنف المؤتمر ليس ناجما فقط عما يعترضه من تناقضات. وإنما هو جمود مرده أن المؤتمر لم يعد يمثل ذلك المجتمع الدولي الذي يشترط مشاركة الجميع في أي نقاش أو أي مفاوضات بشأن سبل القضاء على أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح بشكل عام وبشأن الأمن الجماعي - ذلك المجتمع الدولي الذي لم يعد لديه أي استعداد لقبول ضمان أمن البعض على حساب الآخرين. فالواقع أن المؤتمر أصبح نتاج ترتيبات اتخذت في مرحلة ما بعد الحرب من أجل منح العض امتياز الاستفراد باتخاذ القرار نيابة عن الآخرين، إنها ترتيبات حولت البعض ممارسة حق النقض طيلة سنوات.

والصيغتان المستكملتان للقرارين اللذين عُرضا علينا اليوم بغرض الاعتماد إنما هما نسخة ممزقة من المجموعة التي كانت قد عُرضت علينا في السابق. وهما نتاج المقاومة القوية التي يبديها بعض الأعضاء، الذين كانوا يترددون في السماح بإنشاء فريق عامل غير رسمي لاستعراض أساليب عمل المؤتمر. وهذه حالة تؤكد الوضع القائم، والجمود المستمر، وهيمنة الأقلية على تطلعات الأغلبية الساحقة وغياب أي مساءلة تجاه المجتمع المدني.

وكما ذكر المكسيك مرارا خلال فترة رئاسته الأخيرة، فإن السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات التي تفرق بيننا في مؤتمر نزع السلاح هو تغير ثقافة هيمنة الأقلية السائدة هنا. وفي رأينا أن إحدى وسائل تحقيق هذا التغير يمكن أن تتمثل في كفالة أن تسهم أساليب عمل المؤتمر في تعزيز قدرته على إنجاز ولايته، وهي التفاوض، بدلا من تقييدها.

أما بالنسبة لقراري إنشاء فريق عامل غير رسمي مكلف بوضع برنامج عمل وجدول زمني لأنشطة الدورة ٢٠١٥، أود، إذا سمحتم لي، أن أعرض عليكم بعض الحقائق التي تبدو

واضحة لوفدي. فالفريق العامل غير الرسمي والجدول الزمني للأنشطة كلاهما لا يندرجان ضمن الأعمال الموضوعية التي يضطلع بها المؤتمر، لأنهما لا يخدمان في أي شيء الولاية المنوطة به. وثمة هيئات أخرى داخل آلية نزع السلاح أنيطت بها مهمة إجراء هذه المناقشات وتطويرها. أما المؤتمر فليس من بين هذه الهيئات. وبالتالي فإن الجدول الزمني للأنشطة ليس سوى وسيلة لشغل وقت الأوساط الدبلوماسية في جنيف عن طريق عقد مناقشات غير رسمية لن يكون لها أي أثر ملموس يمكن الاستناد إليه لبناء أي شيء. والسبيل الوحيد لإعادة تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى للمفاوضات هو استئناف المفاوضات بشأن مسألة نزع السلاح، وليس صرف انتباهنا عنها. إن هذه هي المرة الثالثة التي نتوخى فيها إنشاء مجموعة عمل غير رسمية لوضع برنامج عمل. وقد باءت المحاولتان السابقتان كلاًهما بالفشل ولم يكن لهما أي دور في تيسير اعتماد برنامج عمل. ومع ذلك، غرض الفريق العامل في التقارير والقرارات المقدمة إلى الجمعية العامة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ كما لو أن الأمر يتعلق بعمل موضوعي من إنجاز المؤتمر، وهو ما يؤكد أن كل ما يقوم به الفريق العامل غير الرسمي هو تمكين المؤتمر من التظاهر بالعمل. ولم يكن بمقدورنا حتى تعيين نائب رئيس أو رئيس مشارك للفريق العامل غير الرسمي. وهذا يشكل دليلاً صارخاً على عدم اهتمام الوفود بـهذين المنصبين، وأيضاً على افتقار هذا العمل لأي مصداقية. ولكن اعتماد هذين القرارين يدل، أولاً وقبل كل شيء، على أننا لم نستخلص أي درس من فشل المحاولتين السابقتين ومن المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار. هل يمكننا حقاً الحديث عن "العمل المعتاد" هل يمكننا، بعد تعليق المناقشات خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، استئنافها هنا وكأن شيئاً لم يحدث في نيويورك؟ هل يُعقل أن يكون مؤتمر نزع السلاح مصاباً أيضاً بمرض التوحد؟ هل هذه طريقة صحيحة لمعالجة ما يفرقنا من اختلافات في وجهات النظر والمواقف والأسس الفلسفية؟ هل هذه طريقة صحيحة للتغلب على الأزمة التي يتخبط فيها المؤتمر؟ إن موقف وفدي معروف جيداً قبل اتخاذ هذين القرارين. فنحن لا نؤيد أيّاً من هذين القرارين لأسباب المشار إليها أعلاه. ومع ذلك، ونظراً إلى أن التوافق هو السبيل الوحيد لتحقيق الإرادة المشتركة للتوصل إلى اتفاق، فإن معارضتنا لهذين القرارين لا ينبغي أن تُؤول باعتبارها ممارسة لحق النقض.

السيد الرئيس، إن معاودة تشكيل مجموعة عمل غير رسمية، للمرة الثالثة على التوالي، من أجل وضع برنامج عمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٥، في الوقت الذي تبقى للمؤتمر إجمالاً اثني عشر أسبوعاً لاعتماد هذا البرنامج وتنفيذه، ليس سوى وسيلة للتظاهر بأننا ننجز شيئاً في حين أننا لا ننجز أي شيء. وبعد كل هذه السنوات من الجمود، وبعد الجهود الكبيرة التي بذلها رؤساؤنا من أجل تحقيق نتيجة ملموسة، يرفض المكسيك، لاعتبارات تتعلق بالمبدأ، المشاركة في مثل هذه المهزلة. لئلا يُدَوَّن في محضر هذه الجلسة العامة وفي التقرير السنوي للمؤتمر أن وفداً من الوفود يعتبر القرارين المعتمدين اليوم عملاً موضوعياً تمويهياً.

الرئيس: شكراً، سعادة السفير، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً السيد الرئيس. يود الوفد الجزائري بدوره أن يشكركم على كل الجهود التي بذلتموها منذ بداية ولايتكم بصفتكم رئيساً للمؤتمر. ونود أيضاً الترحيب بأمين مؤتمر نزع السلاح ونؤكد له استعدادنا للعمل معه.

ويشاطر الوفد الجزائري كل ما قاله للتو سفير المكسيك بشأن الحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح وفيما يتعلق بالمشروعين اللذين عرضنا عليهما. وكان الوفد الجزائري قد أبدى، خلال المشاورات السابقة، ملاحظات وقدم اقتراحات كي يشكل المشروعان اللذان قمنا بالبتّ فيهما اليوم خطوة إلى الأمام خلافاً لقرارات السنوات الماضية.

ومن دواعي الأسف، وأكرر أنه من دواعي الأسف، أننا اضطررنا مرة أخرى إلى اعتماد مشروعين مماثلين للمشروعين اللذين اعتمدناهما في العام الماضي، وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن أملنا في ألا تكون العملية التي سنشرع فيها بموجب هذين القرارين تكراراً لجهود العام الماضي، أو - كما أعرب عن ذلك بشكل جيد سفير المكسيك - مجرد مفاوضات ومناقشات تمويهية. ومن وجهة نظرنا، ينبغي أن تكون هذه العملية خطوة إلى الأمام لإحراز تقدم في المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. وإلا، فإن المؤتمر سيفقد مركزه باعتباره الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض في مجال نزع السلاح.

والوفد الجزائري على استعداد للعمل مع جميع الوفود بموجب هذين القرارين لإطلاق عملية تفكير وتشاور حقيقية بغية كسر الجمود الذي يشل أعمال المؤتمر منذ أكثر من ستة عشر عاماً.

الرئيس: شكراً لممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لسفير سويسرا.

السيد شميد (سويسرا): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب لكم عن امتناني لكل الجهود الدؤوبة التي بذلتموها خلال رئاستكم للمؤتمر كي يمضي قدماً في أعماله. ونخطط علماً باعتماد مشروع القرارين اللذين عرضتموهما على المشاركين في هذه الجلسة للنظر فيهما. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أشير إلى أن مشروع القرارين المذكورين يجددان عمليات نُفذت بالفعل خلال الدورات السابقة لمؤتمر نزع السلاح، وفي هذا السياق، لم يكن لدينا أي اعتراض رسمي عليهما.

غير أننا نأسف لأن مشاوراتكم أفضت بكم إلى التراجع عن تقديم مشروع القرار المتعلق بتشكيل فريق عامل معني بأساليب العمل أيضاً. وفي هذا الصدد، نلاحظ ما يلي: لقد عملنا حتى اليوم على أساس اعتماد مجموعة مكونة من ثلاثة قرارات. وكانت هذه المجموعة تمثل نقطة توازن بين الأولويات التي أعلن عنها مختلف أعضاء المؤتمر. وكانت تسمح أيضاً ليس فقط بتكرار عمليات لم يتبين في هذه المرحلة أنها تسهم بأي قيمة مضافة هامة، ولكن أيضاً بتعزيز الجهود المبذولة.

وكان من شأن إنشاء فريق عامل معني بأساليب العمل أن يمثل بالفعل العنصر التجديدي الوحيد في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح وأن يبين رغبة جميع أعضائه في التفكير بشكل أعمق في مختلف الطرق الممكنة للتغلب على الشلل الذي يعاني منه منذ ما يقرب من عشرين عاماً.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت بتوافق الآراء، ومن ثم بدعم من جميع أعضاء هذا الهيئة، القرار ٦٦/٦٦ بشأن تنشيط أعمال المؤتمر، وهو القرار الذي يدعو على وجه الخصوص إلى استكشاف مختلف الخيارات المتاحة لتنشيط مؤتمر نزع السلاح ودراستها وتعزيزها.

ولا شك أن النظر في أساليب عمل المؤتمر لن يمكن مؤتمر نزع السلاح من حل جميع مشاكله والتغلب على العقبات السياسية بالأساس التي تؤثر عليه. ومع ذلك، فهو خطوة ضرورية إذا أراد المؤتمر أن تتوافر له إجراءات تيسر البحث عن توافق الآراء بدلاً من زيادة تعقيد هذه المهمة. وهو أيضاً خطوة ضرورية إذا أريد تفادي التهميش المتزايد للمؤتمر، أو بعبارة أخرى، تفادي تخلف مؤتمر نزع السلاح عن ركب الأحداث، كما أكد على ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير الماضي.

ولقد أجرينا محادثات بشأن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمالنا عند افتتاح دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح. وحاجج الأعضاء الذين عارضوا آنذاك اتخاذ قرار في هذا الشأن بأن الفريق العامل يشكل المحفل المناسب لتعميق النظر في هذا الموضوع. والرسالة التي تُستشف من المعارضة المعرب عنها الآن إزاء إنشاء الفريق العامل المعني بأساليب العمل لا تستجيب في شيء لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، بل العكس تماماً هو الصحيح.

وفي الختام، السيد الرئيس، نلاحظ استعداد أعضاء المؤتمر للتخلي عن الممارسة المتمثلة في تعميم أي مشروع قرار على الأقل ثمان وأربعين ساعة قبل البت فيه. ونشير بالتالي إلى أن الممارسات المطبقة منذ فترة طويلة ليست ثابتة بالضرورة، ويمكن إعادة تقييمها لتمكين المؤتمر من اتخاذ التدابير اللازمة. إن الأمر يتعلق هنا بعنصر، إن لم تكن سابقة، يجب علينا جميعاً أن نضعه في الاعتبار.

الرئيس: أشكر سفير سويسرا على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي تفضل بتوجيهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على اعتماد جدول الأنشطة واتخاذ قرار بإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج العمل. إنه نجاح يُحسب لكم شخصياً، وكذلك لوفدكم. وهو أيضاً نجاح بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح بأكمله. ولا بد لمؤسستنا من استئناف الأعمال الموضوعية المثمرة جداً التي اضطلعت بها في العام الماضي، ولا سيما بشأن الموضوع الذي أريد أن أتحدث عنه الآن، ألا وهو وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

فقد أودعت فرنسا في ٧ نيسان/أبريل الماضي، أي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وثُبيل وقف أعمالنا إذن، مشروع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وقد قامت الأمانة منذ ذلك الحين بتعميم هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح. وتحمل هذه الوثيقة الرمز CD/2020. وأود أن ألفت انتباهكم إلى هذه الوثيقة وأن أعطيكم بعض التوضيحات بشأن هذه المبادرة الفرنسية.

كما تعلمون، يمثل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أولوية اعترفت بها الأوساط المعنية بنزع السلاح منذ فترة طويلة. وقد شكلت هذه المسألة موضوع قرار أساسي للجمعية العامة للأمم المتحدة، هو القرار ٧٥/٤٨، الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام ١٩٩٣ حتى وإن كنا في ذلك الوقت في لحظة حاسمة من المناقشات التي أفضت إلى التفاوض الناجح بشأن معاهدة حظر التجارب النووية.

ومنذ ذلك الحين، تم التأكيد على الضرورة الملحة لإبرام "معاهدة بشأن المواد الانشطارية" في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عُقدت في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. والإجراء ١٥ من خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠، وهي الوثيقة الأساسية الأخيرة التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أيضا الوثيقة التي لا تزال تمثل خريطة الطريق بالنسبة لنا، ينص على التزام واضح يتحمله الأعضاء من بيننا الذين هم أطراف في معاهدة عدم الانتشار. فالإجراء ١٥ يركز بوضوح على "معاهدة المواد الانشطارية" باعتبارها أولوية، وموضوع التفاوض ذي الأولوية الذي يجب أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في مجال نزع السلاح النووي. وهذا أمر منطقي لأن حظر إنتاج المواد الانشطارية هو المرحلة المنطقية المقبلة في عملية نزع السلاح النووي. وبفرض حظر شامل على التجارب النووية، وضعنا قيودا على التطوير النوعي للأسلحة. وينبغي الآن وضع قيود كمية؛ وفي هذه الصدد، تشكل "معاهدة المواد الانشطارية" تكملة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد هولاند، في ١٩ شباط/فبراير الماضي، في خطاب ألقاه بشأن الردع النووي في القاعدة الجوية إيستر، أن فرنسا ستتخذ مبادرة بشأن هذه الموضوع، وأنها ستقدم مشروع "معاهدة بشأن المواد الانشطارية". وهذا هو المشروع الذي وُضع بين أيديكم والذي يشرفني أن أعرضه عليكم اليوم.

ومنذ ذلك الحين، أكمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة المواد الانشطارية، والذي كان أنشئ بقرار من الجمعية العامة في عام ١٩٩٢، وكانت تترأسه سفيرة كندا، السيدة غولديبرغ، أعماله المقررة. ونجح أعضاء الفريق البالغ عددهم ٢٥ عضوا في اعتماد تقرير موضوعي غني جدا بتوافق الآراء في ٢ نيسان/أبريل. وهذا نجاح كبير في مجال نزع السلاح، تحقق هنا في جنيف بالذات. وتقدم لنا هذه الوثيقة مرجعا لا جدال فيه. وستتيح لنا هيكلة المناقشات والمفاوضات التي نصبو إليها.

وانتظرت فرنسا إذن حتى ٩ نيسان/أبريل، أي أياما قليلة بعد انتهاء عمل هذا الفريق، لتقديم المشروع الذي وُضع بين أيديكم إلى مؤتمر نزع السلاح. وقد انتظرنا لأننا كنا نريد بطبيعة الحال أن نأخذ في الاعتبار جميع أعمال فريق الخبراء. وفي الواقع، لا يعكس مشروع المعاهدة هذا فقط وجهات النظر التي كان لي شرف الإعراب عنها في إطار فريق الخبراء: وإنما يعكس على وجه الخصوص ما يبدو لنا نقطة توازن في ضوء المناقشات التي جرت في إطار الفريق. وستكون لي بالطبع فرصة العودة إلى كل جانب من الجوانب التقنية لهذا المشروع في سياق مناقشة مؤتمرنا "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية" في إطار جدول الأنشطة الذي اعتمد للتو. ودون الخوض في التفاصيل، أود لفت الانتباه إلى بعض النقاط العامة.

أولاً، توخينا وضع مشروع طموح، أي مشروع ينص على حظر واضح لإنتاج المواد الانشطارية من أجل صنع الأسلحة النووية، مشروع يستتبع قطع التزامات لا رجعة فيها ومشروع يطمح بشكل واقعي إلى تحقيق الانضمام العالمي. وبطبيعة الحال، قمنا بصوغ مشروع يمكن التحقق منه فعليا لأن التحقق هو في صلب معاهدة من هذا القبيل. وينبغي بطبيعة الحال أن يعتمد هذا التحقق على وسائل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستتاح من خلال ترتيب خاص.

وأردنا أيضا صوغ مشروع واقعي من الناحية التقنية ومن ناحية التكلفة، وواقعي أيضا لأننا حرصنا على مراعاة المواقف والحساسيات المتنوعة جدا التي تم الإعراب عنها أثناء عمل فريق الخبراء. ولن أخوض في تفاصيل التعاريف، التي ستكون بطبيعة الحال عنصرا أساسيا من مناقشاتنا في إطار جدول الأنشطة الذي اعتمد للتو، ولكن هناك أيضا في هذا الصدد عنصر الواقعية وعنصر الكفاءة. وقد اعتمدنا نهجا اعتقد أنه مناسب ويركز على هذه الجوانب من المعاهدة.

وهناك، مرة أخرى، ومن دون الخوض في تفاصيل كل جانب من جوانب المعاهدة، نقطة هامة جدا أود أن ألفت انتباهكم إليها. يتعلق بالأمر بالمادة ٩ من مشروع المعاهدة هذا. وبطبيعة الحال، يستند مشروع المعاهدة الذي جرى تعميمه إلى الولاية المتفق عليها في مؤتمر نزع السلاح. إنها الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي عادة ما تسمى "ولاية شانون". وأنتم تعرفون مدى تمسك بلدي بها. وقد سمعتموني مرارا وتكرار وأنا أذكر بهذه الولاية. ومع ذلك، أصغينا للاهتمام الذي أولاه العديد من الخبراء الحكوميين، في إطار فريق الخبراء، لمسألة المخزونات المدنية المكوّنة قبل بدء سريان المعاهدة. وأكد هؤلاء الزملاء أهمية وجود أساس مرجعي فيما يتعلق بالمخزونات المدنية الموجودة.

وأصغينا أيضا لمداخلات الخبراء بشأن مسألة المواد العسكرية التي أنتجت قبل المعاهدة، وهي المواد التي تود الدول الأطراف أن تعلن عنها بشكل طوعي، والتي تتجاوز احتياجاتها الدفاعية. ويجب أن تكون هذه المواد الزائدة عن الحاجة قابلة لأن تستخدم بشكل لا رجعة فيه في الدورة المدنية. هذا هو المبدأ الذي سميناه أثناء أعمال فريق الخبراء، بمبدأ "الاتجاه الوحيد"، والمعروف في اللغة الإنجليزية بعبارة "One Way Street". وتتناول المادة ٩ من النص الذي وضعناه لمشروع المعاهدة بشكل واضح جدا هاتين النقطتين اللتين نرى أنهما غاية في الأهمية.

وسأورد تفاصيل أكثر عن هذه النقاط جميعها، كما قلت، خلال مناقشاتنا في إطار جدول الأنشطة الذي اعتمد للتو. واعتماد جدول الأنشطة هذا نجاح أود مرة أخرى أن أهنئ رئيسنا، محمد أوجار، وكذلك فريق الرئاسة المغربي بأكمله على تحقيقه. وأنا واثق من أن هذا القرار سيتيح لنا إجراء مناقشات بناءة كالمناقشات التي عقدناها في العام الماضي. وفي السابق، اكتفينا، خصوصا فيما يتعلق بموضوع "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية"، بالعموميات. ومنذ العام الماضي، بدأنا نتوغل في صلب الموضوع، وفي تفاصيل المسائل التي يتعين الفصل فيها، وفي الجوانب التقنية. والذهاب أبعد من ذلك صوب الأمور التقنية غالبا ما يساعد على تجاوز الخلافات، وحصرها، وإثبات إمكانية الحد منها، وإيجاد جسور، والتوفيق بين وجهات النظر. صحيح أن الأمر لا يتعلق بعد بمفاوضات حقيقية من وجهة نظر رسمية. ولكن بما أننا في مرحلة شرعنا فيها للتو في تحديد الجوانب الملموسة حقا لهذه المعاهدة، وبما أننا في مرحلة يعتبر فيها الخط الفاصل بين المفاوضات والمناقشات في الواقع رفيعا جدا، إن لم يكن مصطنعا، نرى أن هذا العمل سيسمح لنا بالمضي قدما وأن هذه المناقشات سوف تمكننا من إحراز تقدم في خدمة قضية نزع السلاح على نحو يمكن مؤتمر نزع السلاح من تنفيذ ولايته.

وترحب فرنسا إذن باستئناف مؤتمر نزع السلاح لأعماله الموضوعية، وخاصة فيما يتعلق بهذه المسألة، اعتبارا من الأسابيع المقبلة. وبهذه الطريقة وفي هذا المحفل، أي في مؤتمر نزع السلاح، سنحقق التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

الرئيس: أشكركم السيد السفير على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى الرئاسة، وأشكركم على هذا العرض المستفيض عن النقاط الرئيسية للمشروع الفرنسي بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لنا أن نعرب لكم ولرفيقتكم عن شكرنا الصادق لما قمتم به حتى الآن، أنتم ومن سبقوكم في منصب الرئاسة، من جهود ومشاورات. وأغتتم هذه الفرصة لأهنئ السيد ماركو كلبوش على تعيينه أميناً لمؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، لقد استفضنا بما فيه الكفاية في تناول الضرورة الملحة لأن يشرع المؤتمر في عمل موضوعي. فم منذ ١٩ عاما والدول الأعضاء تدعو المؤتمر مرارا وتكرارا إلى الوفاء بولايته، لكن من الواضح أن أفعالنا لا تلبي هذه الدعوات. فنحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح يمثل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، لكننا اضطررنا مع ذلك إلى اللجوء إلى محافل أخرى لتدارس مسائل تدخل ضمن اختصاص المؤتمر. ويعتقد وفد بلدي أنه يتعين على المؤتمر أن يمضي قدما؛ فنحن، كغيرنا من الوفود، لا نريد أن يعطي المؤتمر الانطباع بأنه عاكف على العمل في حين أنهما يضطلع بولايته الأساسية، وهي التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

ويشعر وفد بلدي بخيبة الأمل لتعذر عرض مشروع القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي لاستعراض أساليب العمل على المؤتمر لاعتماده اليوم. ونرى أن المهام التي كان سيضطلع بها هذا الفريق العامل غير الرسمي كانت ستُسهم إلى حد كبير في تمكين المؤتمر من إحراز تقدم وكسر جموده جزئياً على الأقل. ومن ثم، فإننا نعتقد أن عدم اعتماد مشروع القرار المذكور هو بمثابة فرصة ضائعة. إلا أننا نؤيد مشروع القرارين اللذين اعتمدنا للتو المتعلقين بالجدول الزمني للأنشطة والفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج العمل.

وفي ما يتعلق ببرنامج العمل، نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يقوم، من خلال الفريق العامل غير الرسمي، باغتنام الفرصة للنظر أيضاً في برنامج العمل لعام ٢٠١٦. فعام ٢٠١٥ قد انقضى نصفه، ومرت فترة على انطلاق الجزء الثاني من الدورة الجارية. ولكي يكون بوسع الفريق العامل غير الرسمي إعداد برنامج عمل يكون محكماً في محتواه الموضوعي ومتدرجاً زمنياً في تنفيذه، على النحو المشار إليه في القرار، يجب علينا أن نتطلع إلى المستقبل.

أما في ما يتعلق بالجدول الزمني للأنشطة، فإن الوقت المتبقي لنا ضيق. لكننا على اقتناع بأن تجدد التزام أعضاء المؤتمر بالمشاركة بشكل جوهري وبناء ومتوازن في استعراض جميع نقاط جدول الأعمال قد يمكننا من تحقيق نتائج إيجابية.

ويقع علينا، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، واجب الاستفادة على أمثل وجه من القرارين اللذين اتخذناهما للتو. لقد كانت مهمتكم صعبة جداً. ونشكركم على إنجازها ونؤكد لكم وللوفود الأخرى أننا على استعداد للعمل في إطار المؤتمر من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية ومثمرة بحلول نهاية هذه الدورة السنوية.

الرئيس: أشكر ممثل ماليزيا. وأعطي الكلمة لمعالي السفير وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب باسم وفد بلدي عن خالص شكرنا لكم ولجميع أفراد الوفد المغربي على الجهود الدؤوبة التي بذلتموها لإعداد مشروع القرارين اللذين حظيا بتوافق الآراء في هذه القاعة. فأنتم وفريقكم تستحقون منا الثناء على هذا الإنجاز. وأرحب أيضاً بالأمين الجديد لمؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، رغم تعذر التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب عمل المؤتمر، فإن وفد الولايات المتحدة سيؤيد عن طيب خاطر الجهود التي ستبذل من أجل صياغة نص يمكن أن يحظى بتوافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس: شكراً السيد السفير. وأعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد شيندو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول باسم الوفد الياباني أننا مسرورون بتوصلنا اليوم إلى توافق في الآراء بشأن الجدول الزمني للأنشطة وإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج العمل. وفي هذا السياق، السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن

يشكركم على جهودكم ويثني عليها. ونحن على استعداد للمشاركة بشكل بناء في المناقشات التي ستجري في الأسابيع المقبلة.

ومع أن عدم إحراز تقدم في المؤتمر لا يعزى كلياً إلى أساليب عمله، يظل من المفيد النظر في الأساليب التي تتبعها حالياً في أعمالنا في ضوء تجاربنا السابقة حتى يتسنى لنا تحسين أداء المؤتمر. وقد سمعنا من العديد من الدول الأعضاء تعليقات إيجابية بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي يُكلّف باستعراض أساليب عمل المؤتمر، وآمل أن نتمكن من تدارس احتمالات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح أثناء فترة ولاية الرئيس المقبل.

الرئيس: أشكر ممثل اليابان. والكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة دونلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس وكذلك وفد بلدكم، على الجهود الدؤوبة التي بذلتموها للتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية الاستفادة من الجزء الثاني من الدورة السنوية للمؤتمر لعام ٢٠١٥. ونذكر أن المهمة لم تكن سهلة على الإطلاق، ونقدر لكم ما قمتم به من عمل منذ بداية الفترة الفاصلة بين الدورتين من أجل التوصل إلى قرار.

ويؤسفنا أنه لم يتسن إنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب عمل المؤتمر. ومن وجهة نظر نيوزيلندا، كان ذلك هو الاقتراح الوحيد، من بين الاقتراحات الثلاثة التي عُرضت في الأسبوع الماضي، الذي وردت فيه فكرة أن الوضع الحالي في مؤتمر نزع السلاح وضع لا يمكن أن يستمر. كما يشكل ذلك الاقتراح القرار الوحيد الذي بدا أنه يقدم بؤادر استجابة للنداء الذي وجهه المجتمع الدولي لكي يصبح المؤتمر هيئة تمثيلية لا تستثني أحداً.

وتلاحظ نيوزيلندا أيضاً ببعض القلق أن الجدول الزمني للأنشطة الذي اعتمد للتو يتوقع أن تكون المرحلة الأخيرة من الدورة السنوية مثقلة نسبياً بالأنشطة، بحيث من المقرر أن تجرى في غضون فترة لا تتجاوز الأسبوعين مشاورات بشأن جميع التقارير التي سيكون مدرء المناقشات قد أعدوها بشأن المسائل الأساسية الأربع وبشأن التقرير السنوي للمؤتمر.

لكننا سنبدل قصارى جهدنا للاستفادة على أمثل وجه من الفترة القصيرة التي سنتولى خلالها الرئاسة لإتاحة اعتماد تقرير المؤتمر، وذلك في إطار جهود شفافة ومفتوحة للجميع.

الرئيس: أشكر ممثلة نيوزيلندا. وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرب أولاً عن امتناننا للرئاسة المغربية على التحضير الممتاز لهذه الجلسة العامة الذي مكّننا من تحقيق نتيجة توخيناها جميعاً. فالقرارات التي اتخذناها للتو ستمكّن المؤتمر من مواصلة المناقشات بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال وإيجاد طرائق بشأن برنامج عملنا تحظى بقبول الجميع.

السيد الرئيس، أؤكد لكم أن الوفد الروسي سيشارك بنشاط في المناقشات المواضيعية وأنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل. وفي هذا الصدد، نعتزم التعاون بصورة بناءة مع من يخلفكم في رئاسة المؤتمر، ولا سيما مع زملائنا الألمان والمسؤولين عن الفريق العامل ومنسقي المناقشات. ونأمل أن تسفر هذه الجهود المشتركة عن نتائج إيجابية. وفي ما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب عمل المؤتمر، فإننا على استعداد لمواصلة المناقشات المواضيعية في هذه المسألة. غير أن الوثيقة ما زالت تتضمن في صيغتها الحالية مسائل تبدو مهمة لنا وكذلك لعدة وفود أخرى. وفي الواقع، يبدو أن مشروع القرار لا يخدم تماما مصالح المؤتمر.

وأذكر أننا اقترحنا عدة مرات توضيح المقصود بعبارة "أساليب العمل"، محتجين بأنه لا يمكن إنشاء فريق عامل دون تحديد ولايته بوضوح. ولم يطعن أحد في رأينا، إنما لم تُتخذ أيضا أية خطوات في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، طرحنا ضرورة الإشارة في الفقرة ١ من مشروع القرار ذاته إلى عدم سريان قاعدة توافق الآراء على ولاية الفريق، وهي القاعدة التي تشكل إحدى ركائز مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن اقتراحنا مغلل وأنه يستحق أن يُنظر فيه من جديد. ويمكن أيضا تدارس الحل الذي اقترحتة الرئاسة المغربية، مع إضافة فقرة ثانية جديدة.

وسنكون على استعداد مرة أخرى لإبداء قدر من المرونة إذا أمكن إزالة التناقض بين الفقرتين ٥ و ٦. فمن الواضح أنه إذا تحقّق توافق في الآراء بشأن استنتاجات الفريق العامل، سيقوم رئيسه بعرض النتيجة التي تم التوصل إليها على مؤتمر نزع السلاح. لكن التساؤلات تُثار عندما لا يتم التوصل إلى اتفاق وبشأن ما إذا كان يتعين على الرئيس مع ذلك، بمقتضى القرار، أن يقدم تقريراً إلى المؤتمر في هذا الصدد. ولذلك، ينبغي تحديد الطرائق التي يجب أن يتبعها رئيس الفريق العامل للإبلاغ عن التقدم الذي يحرزه الفريق العامل، ومركز التقرير الذي يعده، وما إلى ذلك.

ولتفادي الاختلافات في التفسير والخلافات التي لا بد وأن تنشأ عن ذلك وتفضي إلى تفاقم الاختلافات داخل المؤتمر، يجب توضيح الفقرة ٦ لكفالة أن يقتصر تقرير الرئيس على ذكر العناصر التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، سواء كانت عناصر موضوعية أم إجرائية. ولتحقيق ذلك، يكفي الاستعاضة عن كلمة "تقدم" بعبارة "نتائج متفق عليها". وما عليكم إلا الاطلاع على النص واستخلاص استنتاجاتكم بأنفسكم. ونحن على استعداد لتقبل أفكار الزملاء الراغبين في تحسين النص. وسنناقش الحلول الممكنة الأخرى بروح بناءة.

وفي ضوء ما تقدم، وبما أن مشروع القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب عمل المؤتمر غُدّل في جوهره مقارنة بصيغته الأولى، نرى أنه يجب مناقشة هذه التغييرات باستفاضة حتى يتسنى الانتهاء من المشروع. ونحن مستعدون لتأييد جميع الاقتراحات

التي من شأنها أن تساهم فعليا في تعزيز كفاءة ونوعية الجهود المتضافرة التي نبذلها للتعجيل باستئناف مفاوضاتنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة لمعالي سفير الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أثنى على سعة صدر جاري وصديقي سفير إندونيسيا، فقد سبقني إلى رفع علمه لكنه تفضل بالسماح لي بأخذ الكلمة قبله، وأنا شاكر له على ذلك.

السيد الرئيس، نود أن نشكر على ما بذلته من جهود مكنتنا اليوم من اتخاذ قرارات، يقوم المؤتمر بموجبهما بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي وباعتماد الجدول الزمني غير الرسمي للأنشطة لما تبقى من الدورة السنوية الحالية. ونحن سعداء للتوصل إلى قرار في ما يتعلق بماتين النقطتين. ومن المؤسف طبعاً أن يكون المؤتمر قد اضطر إلى اتخاذ هذين القرارين لأنه تعذر عليه، مرة أخرى، اعتماد برنامج عمل. ونذكر بأن الهند كانت مستعدة لقبول مشروع برنامج العمل الذي اقترحه سفير المكسيك خلال مدة الرئاسة الأولى للدورة السنوية للمؤتمر. ونظلم مقتنعين بأن الولاية الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح هي التفاوض على معاهدات يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي. فالقعود عن التفاوض يبقى نقطة ضعف في أنشطة المؤتمر على نحو ما توخته الجمعية العامة. فمؤتمر نزع السلاح ركيزة من الركائز الثلاث التي تشكل آلية نزع السلاح، وبه أنيطت مهمة التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح.

وعليه، أعتقد بأن الأمر لا يصل إلى درجة إلقاء اللوم بالكامل على أساليب عمل المؤتمر أو المؤتمر نفسه. فالهند، من جانبها، تعلق أهمية كبرى على آلية نزع السلاح التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لمسألة نزع السلاح. وقد كان المؤتمر، رغم إنشائه في ذروة الحرب الباردة، هو الآلية الأكثر ديمقراطية التي أمكن وتيسر إنشاؤها. وقبل مؤتمر نزع السلاح، كانت هناك اللجنة الثمانية عشرة لنزع السلاح التي أعطت، بسبب أصولها وطبيعتها، دوراً بارزاً لبلدين شكّل كل منهما مجموعة خاصة به، ثم انضافت إلى المجموعتين مجموعة صغيرة من دول عدم الانحياز. فصارت بنية التكتل متأصلة في هذه اللجنة. ولم تكن اللجنة تجتمع بصورة منتظمة، وكانت المفاوضات تجري إجمالاً خارج الإطار الرسمي. واعتمدت بعض المعاهدات خارج إطار اللجنة قبل أن تُضفى عليها اللجنة ذاتها طابعاً رسمياً من خلال إجراء بعض المفاوضات التكميلية. لكن كل هذا قد تغير الآن. وما فتئت الجمعية العامة تصوت عاماً بعد عام، وأحياناً كل بضع سنوات بشكل استثنائي، لتكليف اللجنة بالمهام التي يتعين عليها إنجازها. وكل هذا تغير بانعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وإنشاء مؤتمر نزع السلاح الذي كان من المفترض أن تشارك فيه جميع الدول المهمة من الناحية العسكرية. وأعتقد أنه إذا كانت هناك دول ذات أهمية عسكرية لم تنضم بعد إلى مؤتمر نزع السلاح، فينبغي الانفتاح على فكرة انضمامها إليه. لكننا نرى أن عضوية المؤتمر ليست هي العقبة الرئيسية أمام بدء المفاوضات فعليا.

ومن ثم، أرى أنه يجب علينا أن نتخلص من إرث الحرب الباردة. ويتعلق أهم جزء من هذا الإرث الذي يجب التخلص منه بأنماط التفكير وبمفاهيم الحرب الباردة. وهذا لا يعني أننا يجب أن نتخلص بشكل منهجي من جميع ما خلفته لنا فترة الحرب الباردة. فهل يجب علينا مثلا أن نتخلص من المعاهدات التي تم التفاوض بشأنها خلال تلك الفترة؟ بالتأكيد لا. وبالمثل، فإننا لا نطلب بالضرورة أن يتم التخلص من الهياكل المؤسسية التي أنشئت خلال تلك الفترة.

وبعد الحرب الباردة، أظهرت المعاهدتان اللتان تفاوض المؤتمر بشأنهما - اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - أن تحسُّنا ملحوظا قد وقع في كيفية إجراء المؤتمر للمفاوضات مقارنة بفترة الحرب الباردة. ولذلك أعتقد أن المؤتمر قد أثبت أنه يحمل في ثناياه أخلاقيات الديمقراطية أو انفتاحا عليها. وأول معاهدة سيتم التفاوض بشأنها في هذا القرن، مهما تكن طبيعتها وتوقيتها، ستكون لا ريب أكثر ديمقراطية من أي مسألة تفاوضنا عليها من قبل. وبعبارة أخرى، فقد ولى ذلك العهد الذي كانت فيه مجموعات محدودة من البلدان تتفاوض على المعاهدات ليعتمدها المؤتمر تلقائيا بعد ذلك.

وما فتئت الهند تؤيد الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وسنكون سعداء جدا للمشاركة في مثل هذه المفاوضات متى ما أصبح المؤتمر قادرا على اغتنام فرصة من هذا القبيل. وبالتالي، نعتقد، شأننا في ذلك شأن سفير فرنسا، أن الكثير من العمل قد أنجز بشأن هذه المعاهدة، وخاصة في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لحظر المواد الانشطارية. وبطبيعة الحال، فإن ما يتقرر خارج المؤتمر لا يُلزمه. ومع ذلك، فإن أي عمل موضوعي، بما في ذلك العمل المنجز داخل هذه الجدران الأربعة، يشكل مجهودا ثمينًا بالضرورة، ونحن نعتقد أن تقرير فريق الخبراء سيكون مساهمة أخرى من المساهمات القيِّمة.

وفيما يتعلق بالبند الأخرى في جدول الأعمال، لم نحرز بالضرورة تقدما من حيث جوهر ما نعتقد أنه ينبغي أن يندرج ضمن مختلف بنود جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، من الواضح أنه في قضية نزع السلاح النووي، لدينا رؤية متقدمة أكثر بكثير. وقد انضمت الهند إلى مجموعة الـ ٢١ وإلى مواقف مجموعة حركة عدم الانحياز، الأوسع نطاقا، في ما يتعلق باقتراح الشروع في مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، إذا كان لنا أن نبدأ مثل هذه المفاوضات في إطار المؤتمر فسيتعين علينا إنجاز قدر كبير من العمل. وليس ثمة من شيء يمنعنا من تعميق فهمنا لشتى المفاهيم ذات الصلة بالموضوع باستخدام كل الوسائل الممكنة، بما في ذلك الآليات التي اتفقنا عليها اليوم من حيث المبدأ. وقد قدمت بعض الوفود، خارج المؤتمر، مقترحات بشأن مهام نزع السلاح أو عمليات التحقق منه. وليس ثمة ما يمنع المؤتمر من النظر في هذه المقترحات. وخلاصة القول، السيد الرئيس، إننا لا نرى مصلحة في انتقاد المؤتمر. فمآله بأيدينا نحن، ولذلك نرى أن من الضروري أن نغتنم، أحسن اغتنام، كل فرصة تتيحها المناقشات المهيكلية الرسمية التي نعقدّها. ولا بد أن تكون تدخلاتنا مفصلة قدر الإمكان. ونتمنى أن ينضم إلينا أكبر عدد ممكن من الوفود، إذ ندرك تمام الإدراك حجم العمل الموضوعي الذي يتعين علينا إنجازه في ما يتصل بشتى بنود جدول

الأعمال. وليس ثمة من منتدى آخر حُوِّل له القيام بمثل هذا العمل التحضيري في مجال نزع السلاح. ففي حين أن المنتديات الأخرى لا تعقد اجتماعاتها إلا بشكل دوري، يظل المؤتمر هو المنتدى الوحيد الذي يجتمع على مدار السنة.

ومن اللازم إنجاز قدر كبير من العمل التحضيري في ما يتعلق بنزع السلاح النووي وبالفضاء وضمانات الأمن السلبية، ولا شيء يمنعنا من بدء هذا العمل باستخدام الوقت المتاح لنا أحسن استخدام. ومع ذلك، نرى بوضوح أن تقييم عملنا، ولا سيما تقييمه من قبل المجتمع الدولي، سيتم في ضوء المعاهدات التي سيتمكن المؤتمر من التفاوض بشأنها ووضعها. وهذا واقع لا مهرب منه. ومن ثم، فنحن إذ نهنئ أنفسنا على اعتماد هذين القرارين بفضل توجيهكم، لا ينبغي أبداً أن نغفل عن هدفنا الأكبر. والهند إذ تستحضر هذا الهدف النهائي، يسعدها أن تتعاون مع الوفود الأخرى لتيسير تحقيق هذا الهدف.

الرئيس: شكراً السيد السفير. أعطي الكلمة لسفير إندونيسيا.

السيد ويوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، يود وفد بلدي أن يعرب لكم عن امتنانه العميق وأن يهنئكم، السيد الرئيس، على تحفيز اعتماد مشروع القرارين اللذين قدمتموهما لنا.

وما فتئت إندونيسيا تؤيد المبادرات الرامية إلى تقريب مؤتمر نزع السلاح من الهدف المحدد له، ألا وهو التفاوض على صكوك قانونية بشأن نزع السلاح. وباستثناء عام ٢٠٠٩، حالت الصعوبات التي اعترضت عمل المؤتمر دون اعتماد برنامج عمله. ولدى إندونيسيا قناعة كبيرة بأنه لن يتسنى التوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل إلا من خلال عملية شاملة تضم أعضاء المؤتمر كافة.

وإن المؤتمر يفقد علّة وجوده شيئاً فشيئاً. فلمدة عشر سنوات، كان التقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح قد تم خارج إطار المؤتمر. لكن، على الرغم من الجمود الذي يشل أعمال المؤتمر، نظل مقتنعين بأنه له دور بالغ الأهمية ضمن الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد بُذلت جهود حثيثة لتمكين المؤتمر من بدء عمله الموضوعي، ولكن لم يتم إحراز أي تقدم يُذكر على مدى السنوات التسع عشرة الماضية. ولذلك من المفيد أن ننظر إلى الوراء لفهم ما إذا كان العقبة التي تحول دون تمكن المؤتمر من إحراز التقدم تكمن في أساليب عملنا. ولهذا السبب، فإن وفد بلدي مستعد لأن يقبل البيان والاقتراح المقدمين من المكسيك خلال فترة رئاستها بشأن أهمية مراجعة أساليب عمل المؤتمر. وأرى أنه يجب علينا إعادة النظر في أهمية إنشاء فريق عمل غير رسمي معني باستعراض أساليب عمل المؤتمر.

وقد عُقد مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة لعام ٢٠١٥ في الشهر الماضي. وعدم قدرة الدول الأطراف في هذه المعاهدة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النتائج الموضوعية سيكون له تأثير كبير على عملنا. وعلينا أن نغتني الفرصة الحالية لإجراء مناقشة جدية بشأن مستقبل نزع السلاح النووي.

الرئيس: شكراً السيد السفير. وأعطي الكلمة لسعادة سفير هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا): شكراً لكم. أود أن أضف صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين وأن أهنئكم، أنتم وفريقكم، على العمل الذي أنجزتموه في ما يتعلق بالقرارين اللذين اعتمدا اليوم.

(واصل المتكلم حديثه بالإنكليزية.)

دعونا نكون واضحين. فبعد أن اعتمدنا الآن قرارين ليس فيهما ما هو خارق ولا يأتیان بجديد، أحدهما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل والآخر بالجدول الزمني للأنشطة، لم يتبق الآن، على غرار ما سبقني إلى قوله متكلمون آخرون، سوى الاستفادة قدر الإمكان من هذا الوضع. فالمسألة تضع على المحك قدرتنا على النهوض بالمسؤولية. والأهم من ذلك ألا نكتفي بتديد ما سبق لنا قوله في مناقشات العام الماضي، وإنما يجب علينا أن نطلق من تلك المناقشات لتحسس الطريق نحو الشروع في مفاوضات حقيقية تشمل كل القضايا المركزية، والاستجابة بذلك بطبيعة الحال لما تنص عليه الولاية المنوطة بالمؤتمر.

وفيما يتعلق بمقترحكم الداعي إلى إنشاء فريق عامل غير رسمي يعني بأساليب عمل المؤتمر، أعرب عن أسفي الشديد لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن بسبب امتناع بعض الوفود عن تأييد إنشاء فريق من ذلك القبيل. السيد الرئيس، إني صراحة لا أرى مبرراً لكل هذا التخوف من فكرة مناقشة أساليب عمل المؤتمر. بل إني أعتقد أن إجراء مناقشات من هذا القبيل سيمكننا من فهم السبل الكفيلة بتحسين أعمالنا والمضي قدماً. لذا، فإنه يحذوني أمل صادق في أن تتواصل برئاسة ميانمار المشاورات بشأن إنشاء هذا الفريق، وذلك بموازاة مع أعمالنا الحالية الأخرى حتى يتسنى اتخاذ قرار إنشاء هذا الفريق الهام خلال السنة الجارية.

وأخيراً، أود أن أشكر السيدة غابرييل كراتز على قيامها مرة أخرى بتقديم دعم مؤقت لأعمال مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف. ولها منا كل الامتنان على هذه المساعدة. ودعوني أهنئ أيضاً السيد ماركو كلبوش على تعيينه في منصب أمين مؤتمر نزع السلاح وأعرب له عن ترحيبنا بالعمل معه.

الرئيس: شكراً السيد السفير. وأعطي الكلمة إلى ممثلة كندا.

السيدة أندرسون (كندا): شكراً السيد الرئيس. أود أن أشكركم على الجهود التي بذلتموها خلال فترة رئاستكم وبخاصة على ما أبدىتموه من تصميم على المضي قدماً بالقرارين اللذين اتخذا اليوم.

(وواصلت كلمتها بالإنكليزية)

غير أننا نحرص على أن نؤكد من جديد على أن التوصل إلى اتفاق على جدول زمني للأنشطة وعلى إنشاء فريق عامل غير رسمي لا يعني بأية حال من الأحوال استئناف عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح. فالمؤتمر مكلف بالتفاوض ولا يمكن أن نعتبر أنه قد استأنف

عملاً موضوعياً ما لم يضطلع من جديد بهذه الولاية. ولم يتبق لنا قبل انتهاء الدورة السنوية الحالية إلا القليل من الوقت ولكن يحدونا الأمل في أن يسمح لنا الجدول الزمني للأنشطة بتكثيف وتعميق المناقشات التي أجريناها بشأن الموضوعات التي تناولناها في العام الماضي. والاكتفاء بمجرد تكرار المناقشات التي عقدناها العام الماضي بشأن هذه الموضوعات سيكون مضيعة للوقت وهدرًا للموارد. وفيما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي، أذكر بأن كندا كانت أعربت عند إنشائه لأول مرة، عن أملها في أن تستعين به الوفود لبدء حوارات مفتوحة وتفاعلية. ولئن باءت المحاولتان السابقتان بالفشل، فإن الأمل لا يزال قائماً في أن يكون النجاح حليفاً لمحاولة ثالثة تتيح للمؤتمر فرصة الاستفادة الفعلية من إنشاء هذا الفريق العامل غير الرسمي من أجل إيجاد حل من شأنه أن يمكن المؤتمر من استئناف عمله.

وتأسف كندا بشدة لعدم اتخاذ قرار، م إلى جانب القرارين اللذين اتُّخذا اليوم، يقضي بإنشاء فريق عامل معني باستعراض أساليب عمل المؤتمر. فإني أرى من هذا القبيل كان سيتيح لنا إمكانية إنجاز ما تنجزه بانتظام أي منظمة تعمل على نحو سليم، أي استعراض سير عملها وتحديد الطرق الكفيلة بتحسين أدائها. غير أنه لا يخفى على أحد أن ثمة اختلال في سير أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولا بد من الإقرار مع ذلك بصعوبة فهم الأسباب التي حالت دون التوصل إلى توافق آراء بشأن إجراء استعراض بسيط لأساليب عمل المؤتمر، لم تحدد له نتيجة معروفة سلفاً وليست له استنتاجات مقررّة. فهناك من يقول إن النظام الداخلي للمؤتمر لا غبار عليه. وعلى فرض أن الأمر كذلك، فما الضرر إذن في استعراضه والاطمئنان إلى أنه جيد بالفعل؟ ثم ما الخطر في مناقشة القواعد النازمة لعمل هذه الهيئة وطريقة تطبيق هذه القواعد؟ وما وجه المجازفة في محاولة التأكد من عدم وجود وسيلة أفضل لتطبيقها أو لإدخال تغييرات عليها يستفيد منها المؤتمر؟

ومهما يكن من أمر، فإن إعادة النظر في أساليب عمل المؤتمر لن تكفي في حد ذاتها كي يستأنف المؤتمر عمله، لكننا نأمل مقتنعين بأن تنشيط هذه الهيئة وإصلاحها هو خطوة هامة صوب حل هذه المعضلة. ونحن نرى أن علينا تدارس جميع السبل الممكنة وطرق جميع الأبواب في بحثنا عن مخرج للمؤتمر من حالة الجمود التي يعاني منها منذ ما يقرب من عشرين عاماً. ومن المؤسف ألا تشاطرنا جميع الوفود هذا الرأي.

الرئيس: شكراً لمثلة كندا. وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية العراق.

السيد النعيمي (العراق): (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس أن أهنئكم، نيابة عن وفد بلدي على ما بذلتموه، أنتم وفريقكم خلال فترة رئاستكم من جهود تكلفت باعتمادنا لقراري اليوم. بإمكانكم أن تكونوا واثقين من أن وفد بلدي سوف يشارك بنشاط في الأعمال والاجتماعات التي سيتم تنظيمها لمتابعة القرارين اللذين اتخذناهما على أمل أن يساعدانا على تجاوز الخلافات بين الدول الأعضاء بغية تمكين هذه الهيئة المتعددة الأطراف من استئناف أعمالها الموضوعية.

اسمحوا لي أيضا أن أعثتم هذه الفرصة لأشكر أمانة المؤتمر على الدعم الذي قدمته للرئاسة لتسهيل عملها، وأن أرحب بالسيد ماركو كلبوش بصفته الأمين الجديد للمؤتمر، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في منصبه الجديد.

الرئيس: شكرا لممثل العراق. أعطي الكلمة للمتكمم الأخير في القائمة، سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد رولاند (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نحن نأسف بدورنا لتعذر اتخاذ القرار الثالث الذي كان ضمن مجموعة القرارات التي قدمت في البداية. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشكركم على الجهود التي بذلتوها بالنيابة عنا. فلقد كان أسهل لكم ألا تفعلوا شيئا، لكنك أبيتم الركون إلى الطريق السهل، ونحن ممتنون لكم على ذلك.

وسواء كنا بصدد الشروع في مفاوضات، أو في التمهيد للمفاوضات، أو في مناقشات متعمقة أو مجرد تبادل لوجهات نظر، فإن قيمة هذه الحوارات تظل مرهونة بكل واحد منا جميعا. واعتقد أن مناقشاتنا غير رسمية المقبلة لن تكون لها قيمة إلا إذا كان كل واحد منا على استعداد لبذل جهد للذهاب أبعد مما توصلنا إليها في المناقشات التي أجريناها في العام الماضي. وأنا لم أعد من جديد لتولي الدور الذي قمت به في العام الماضي كي أستمع مرة أخرى لنفس البيانات التي ألقيت في العام الماضي. وسوف أسعى ووفد بلدي لتجنب تحمل هذا العناء، وذلك من خلال وضع هيكل يقوم على مضمون مناقشات العام الماضي. وآمل أن تتناول جميع الوفود الجدول الزمني للأنشطة بهذه الروح وألا تختار الطريق السهل. فالاستفادة من هذه العملية في تناول أيادينا بالفعل.

الرئيس: هل ثمة وفد آخر يطلب الكلمة. أعطي الكلمة إلى الوفد الإيراني.

السيد ناظري أصل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء، نشكركم على كل الجهود التي بذلتوها، أنتم وأعضاء فريقكم، للوصول بنا إلى ما وصلنا إليه اليوم. فقد اعتمدنا قراراتين سيوجهان مؤتمر نزع السلاح في عمله. وقد أجرينا مشاوراتكم في كنف الشفافية، فاتخذنا للتو، بفضل قيادتكم المستنيرة، هذين القرارين. ونحن نشكركم على الجهود التي بذلتوها.

والقراران اللذان اتخذناهما للتو ربما لا يخلوان من نقائص بالنظر إلى إنهما لا يتضمنان برنامج عمل. غير أن إنشاء الفريق العامل غير الرسمي بشكل، بصفة خاصة، خطوة كبيرة نحو إجراء مناقشات حقيقية بشأن برنامج العمل في ضوء الخبرة المكتسبة من العام الماضي. ونحن نعتقد أن هذين القرارين يمثلان أدنى قاسم مشترك يسمح لنا بمناقشة قضايا تم بوجه خاص المجتمع الدولي. ونأمل أن يفضي بنا هذان القراران إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وكامل.

فالجمود المفروض منذ تسعة عشر عاما على مؤتمر نزع السلاح لا يعزى إلى إجراءات أو أساليب عمل المؤتمر. بل مرده الأجواء السياسية السائدة في هذا المحفل. وللتغلب على هذا المأزق المستمر، يجب علينا أن نعمل بروح من المسؤولية، أو أن نضطلع على الأقل بالمسؤوليات المسندة إلينا وأن نبدي الإرادة السياسية اللازمة لتمكين المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية.

فلا يجوز لنا الالتفاف على المؤتمر لمجرد أننا نشعر بخيبة أمل. يجب علينا، بدلا من ذلك أن نعمل باستماتة لتمكين المؤتمر من تحقيق أهدافه. وإذا لم تتمكن من التوصل إلى ذلك مباشرة بسبب العقبات التي نعرفها جميعا، فينبغي ألا ننتقد النظام الداخلي مباشرة كما يفعل بعض الزملاء من حين لآخر. ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن المؤتمر استطاع المساهمة في بناء صرح من المعايير في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. لذا، نعتقد جازمين أنه لا بد لنا، إذا كنا نريد أن نُخرج المؤتمر من المأزق الذي يتخبط فيه، من أن نطور مفاهيمنا ونجدد التزامنا، بدلاً من الدخول في تبادل عقيم لوجهات النظر أو محاولة تغيير قواعد اللعبة.

وأخيراً، والأهم من ذلك كله، نحن موقنون بأن القرارين اللذين اتخذناهما للتو سيسهلان أعمال المؤتمر. ومن جانبنا، نود أن نؤكد لكم، السيد الرئيس، أن إيران ستشارك بصورة بناءة في المناقشات التي ستعقد في إطار الجدول الزمني للأنشطة.

الرئيس: شكراً، صاحب السعادة. بهذا تختتم أعمالنا لفترة ما بعد الظهر هذه. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٩ حزيران/يونيه على الساعة العاشرة صباحاً برئاسة ميانمار.

وقبل أن أرفع الجلسة وأغلق هذا الاجتماع، اسمحوا لي أن أقول أي سعدت جداً وتشرفت حقاً بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وما كان لي أن أنجح في رئاسته لولا دعمكم القيم. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وامتناني لجميع أعضاء المؤتمر لتعاونهم القيم طوال الفترة التي تولت فيها المملكة المغربية مهام الرئاسة. وأشكر جزيل الشكر جميع أعضاء المؤتمر على الروح البناءة وعلى ما أبدوه من التزام دعماً لشخصي خلال الفترة التي توليت فيها رئاسة المؤتمر وتيسيراً لمهمتي في إدارة أعمال هذه الهيئة الموقرة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام للمؤتمر بالنيابة، مايكل مولر، وجميع موظفي الأمانة وللمترجمين الفوريين على دعمهم القيم وعلى المساعدة التي قدموها لي في ممارسة مهمتي المؤسسية بصفتي رئيساً للمؤتمر. كما أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الرؤساء الخمسة الآخرين لدورة عام ٢٠١٥ لما قدموه لي من دعم في تنفيذ ولايتي وحسن تعاونهم معي خلال فترة رئاستي.

أخيراً، أود أن أهني خلفي، صاحب السعادة مونغ واي، سفير ميانمار، وأعرب له عن أطيبي تمنياتي بالنجاح في أداء مهامه الجديدة كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أكرر تمنيات جميع أعضاء المؤتمر لأميننا الجديد لمؤتمر نزع السلاح، السيد ماركو كلبوش. شكراً لكم.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٦/٢٥.